

Distr.: General
8 August 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٥٤ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

العملة والاعتماد المتبادل: دمج الاقتصادات
التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي**

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز في دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ويسلط الضوء على تحديات السياسة العامة الرئيسية التي تواجهها هذه البلدان. وما زال النمو الاقتصادي قويا في جنوب شرق أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة، فضلا عن إحراز المزيد من التقدم في الاندماج عن طريق التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وهجرة العمالة. بيد أن نمط الإنتاج

* A/63/150 و Corr.1.

** تشمل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، في هذا التقرير، بلدان أوروبا الوسطى ودول بحر البلطيق وبلدان جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وبالتحديد، فإن ثمانية من هذه البلدان وهم الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي - قد انتقلت تدريجيا من مجموعة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية منذ أيار/مايو ٢٠٠٤. ومع ذلك، فلأغراض التقرير، ولتغطية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبروح قرار الجمعية العامة ٦١/٢١٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تم تبني تفسير أوسع نطاقا لتقييم عملية دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.



والصادرات لا يزال مستندا إلى قاعدة ضيقة، بما من شأنه الحد من استفادة المنطقة بالمزايا التي ينطوي عليها الاندماج التام في الاقتصاد العالمي. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه هذه البلدان، بدرجات متفاوتة في توسيع قاعدة نموها وتقليل استضعافها إزاء الصدمات الخارجية. ويوجز هذا التقرير قضايا واستراتيجيات السياسة المهمة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ودعم الروابط التجارية؛ وتحسين بيئة الأعمال لصالح النهوض بإصلاحات السوق؛ وزيادة الاستثمارات في رأس المال البشري، ومع إيلاء اهتمام خاص بتحديات السياسة العامة التي تواجهها الدول الأصغر الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، وإبراز العقبات الرئيسية التي تعترض النمو وتخفيف حدة الفقر في هذه البلدان. ويتضمن التقرير أيضا عددا من التوصيات الموجهة للمنظمات الدولية بشأن تعزيز مشورتها التي تسديها في مجال السياسة العامة والمساعدة التقنية التي تقدمها إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة	٤
ثانيا - الاتجاهات والأنماط السائدة في مجالات الاقتصاد والتجارة وتطورات الاستثمار للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	٥
ألف - اتجاهات الاقتصاد الكلي	٥
باء - الدمج عن طريق التجارة	٧
جيم - الدمج عن طريق تدفقات رأس المال وهجرة العمالة	٨
ثالثا - السياسات الحافزة على التنويع الاقتصادي	١٠
ألف - سياسات الاقتصاد الكلي	١٠
باء - إعادة هيكلة الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال التجارية	١١
جيم - دور الاتحاد الأوروبي في دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	١٢
دال - الدمج المتعدد القطاعات ودمج التجارة الإقليمية	١٥
هاء - سياسات تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر	١٧
واو - الاستثمار في رأس المال البشري وسياسات الهجرة، وتعبئة التحويلات المالية من أجل الاستثمار	١٩
رابعا - التحديات الخاصة التي تواجه البلدان الأصغر الأعضاء في رابطة الدول المستقلة	٢٠
خامسا - تحديات السياسة والاستنتاجات	٢٤
المرفق - أشكال وجداول	٢٧

أولا - مقدمة

١ - أكدت الجمعية من جديد، في قرارها ٢٥٠/٦١ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ضرورة الدمج الكامل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، وشددت، في هذا الصدد، على أهمية ضمان تهيئة بيئة وطنية ودولية مواتية لذلك. كما أكدت الجمعية العامة على ضرورة تعزيز قدرة تلك البلدان على الاستخدام الفعال لفوائد العولمة، وضمان تهيئة الظروف المواتية لوصول صادرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الأسواق، وأن تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر المطلوب لدعم النمو والتنمية.

٢ - وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، أن يعد، بالتعاون الوثيق مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية^(١)، تقريراً عن تنفيذ القرار، ويقدمه إليها لتتخذ فيه في دورتها الثالثة والستين. وطلبت الجمعية العامة كذلك من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تواصل إسداء المشورة في مجال السياسة العامة وتقديم المساعدة التقنية إلى حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بهدف تعزيز الأطر الاجتماعية والقانونية والسياسية اللازمة كي يتسنى لها أن تستكمل الإصلاحات التي تركز على السوق. وثمة تقرير مستكمل عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة لمتابعة تحقيق هذه الأهداف، استناداً إلى مساهمات من ١٧ صندوقاً ووكالة ومؤسسة في منظومة الأمم المتحدة فضلاً عن مؤسسات دولية أخرى ذات صلة وهو متاح على موقع الأمم المتحدة <http://www.un.org/esa/policy>.

٣ - وأما هذا التقرير فيقدم لمحة عامة عن التقدم المحرز في دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ولقد أحرزت عدة بلدان تقدماً بصدد التحول إلى اقتصادات سوقية جيدة الأداء وأصبحت دولاً أعضاء جدداً في الاتحاد الأوروبي^(٢). وما زالت الاقتصادات الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة تكافح لتنفيذ خطة غير مكتملة من الإصلاحات الموجهة نحو السوق

(١) نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة اجتماعاً لفريق من الخبراء بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن "تعزيز إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي من خلال التنوع الاقتصادي" عُقد في الفترة من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في جنيف. وللإطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن برنامج هذا الاجتماع والمشاركين فيه والأوراق التي قدمت إليه، انظر <http://www.un.org/esa/policy/eitagenda.html>.

(٢) كنتيجة لتوسيع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٧ لا تعد ١٠ بلدان من وسط وشرقي أوروبا ودول بحر البلطيق جزءاً من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومنذ ذلك الحين، شملت البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بلدان جنوب شرقي أوروبا (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وصربيا) ورابطة الدول المستقلة.

ومن المشاكل المتصلة بإدماجها في الاقتصاد العالمي. وفي السنوات الأخيرة، شهدت هذه الاقتصادات انتعاشاً قوياً بعد الانكماش الشديد في النشاط الاقتصادي الذي تعرضت له في بداية عملية الانتقال. وساعد على تحقيق أداء النمو القوي ما شهده الاقتصاد العالمي من انتعاش، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والتقدم المحرز في الإصلاحات. بيد أن هذا النمط من النمو ما زال قاصراً التنوع مما يحد من المزايا المحتملة التي يمكن أن تحصل عليها المنطقة من الاندماج التام في الاقتصاد العالمي. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه هذه البلدان، بدرجات متفاوتة، في كيفية توسيع قاعدة نموها واستدامة النمو المرتفع على الأجل المتوسط. ويوجز هذا التقرير قضايا السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة بالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فيما يتصل بتشجيع الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتعزيز الروابط التجارية؛ وتحسين بيئة الأعمال من أجل النهوض بإصلاحات السوق؛ وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري. ومع إيلاء اهتمام خاص لتحديات السياسة العامة التي تواجهها الدول الأصغر الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، كما يعرض للعقبات الرئيسية التي تعوق النمو وتخفيف حدة الفقر في هذه البلدان.

ثانياً - الاتجاهات والأنماط السائدة في مجالات الاقتصاد والتجارة وتطورات

الاستثمار للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

ألف - اتجاهات الاقتصاد الكلي^(٣)

٤ - في عام ٢٠٠٦، أدى النمو الاقتصادي القوي في العالم، وفعالية التجارة وانخفاض تكاليف التمويل الدولي إلى تدعيم النمو في هذه الاقتصادات، في حين أدى ارتفاع أسعار سلع النفط والغاز إلى تعزيز إدماجها في الاقتصاد العالمي. وأدت الآثار غير المباشرة المترتبة على طفرة الطاقة في البلدان المصدرة للنفط إلى زيادة التجارة وهجرة العمال في المنطقة، ولا سيما في رابطة الدول المستقلة. وبالرغم من التحول الذي تلى ذلك من بيئة دولية إيجابية بصورة عامة في عام ٢٠٠٦ إلى أوضاع اقتصادية أقل مواتاة بداية من منتصف عام ٢٠٠٧ اتخذت شكل تباطؤ عالمي، وحالة من التذبذب المتصل بالاضطرابات المالية مع الارتفاع البالغ في أسعار الطاقة والأغذية، فقد واصلت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية توسعها. ونما مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه الاقتصادات بنسبة ٨,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧، مما أدى إلى استدامة أداء النمو القوي الذي ظل متواصلاً منذ عام ٢٠٠٠ (الشكل ١). وهذا الزخم

(٣) يرد تحليل مفصل للحالة الراهنة والآفاق المتوقعة في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، في "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٨" (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.08.11.C2).

في النمو الذي كان الأحداث من نوعه لم يكن الأعلى فحسب منذ بداية عملية الانتقال، ولكنه انتشر أيضا في كل مكان في المجموعتين الفرعيتين من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وبالتحديد في جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة (الجدول ١). ورغم أن أزمة الائتمان التي ارتبطت بالمشاكل التي شهدتها الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية شعرت بها أساسا الاقتصادات المتقدمة بصورة رئيسية حتى الآن، فقد تأثرت بها أيضا بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مثل كازاخستان. ومن المرجح أن تؤثر الوتيرة الأبطأ لنمو التجارة العالمية فضلا عن شروط الائتمان المشددة، على نمو الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في السنوات المقبلة.

٥ - وقد ساهم النمو القوي في الناتج في إدخال بعض التحسينات على أسواق العمل في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. بيد أنه بالرغم من انتعاش بعض الصناعات والنمو الملحوظ في الخدمات، فما زالت معدلات البطالة ممعنة بالارتفاع في البوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا (الجدول ١). ثم تفاقمَت هذه المشكلة بسبب اتساع الطابع الهيكلي للبطالة، حيث ظل كثير من طالبي الوظائف بلا عمل لفترات طويلة وهناك تضارب متزايد بين الطلب والعرض بالنسبة لمهارات عاملة معينة. وهذا التضارب في سوق العمل يمكن أن يحد من مواصلة الارتقاء بالمستوى التكنولوجي لقدرات الإنتاج ويحد من عملية دمج اقتصادي أكثر دينامية. وفي رابطة الدول المستقلة، واصلت معدلات البطالة انخفاضها مما يعزى إلى حد كبير إلى التوسع في قطاعي التشييد والخدمات في بعض البلدان مثل الاتحاد الروسي وكازاخستان. وبالرغم من ذلك، يظل نمو العمالة متعثرا بأشواط واسعة خلف نمو الناتج في هذه البلدان.

٦ - وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ظهر الضغط التضخمي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بسبب زيادة ارتفاع أسعار الطاقة، والتوسع في منح القروض للمستهلكين وزيادات الأجور الحقيقية في جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة على السواء (الجدول ١). ومن المستبعد أن تخف حدة هذا الضغط التضخمي في الأجل القصير لأن من المرجح استمرار الاتجاه المتصاعد في أسعار الأغذية والطاقة فضلا عن تحرير أسعار المنافع العامة.

٧ - كما استمر الضغط التصاعدي على العملة الوطنية في بلدان كثيرة سواء في جنوب شرقي أوروبا أو رابطة الدول المستقلة، استنادا إلى التحويلات المالية القوية، وإلى الاستثمار الأجنبي المباشر وعائدات تصدير النفط، مما أدى إلى تقليل القدرة التنافسية للمنتجين المحليين، مع زيادة تقييد إمكانية تنوع الصادرات.

باء - الدمج عن طريق التجارة

٨ - شهدت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية نمواً قوياً في الصادرات يحفزها استمرار تحرير نظم التجارة^(٤). والطلب الخارجي القوي، فضلاً عن ارتفاع أسعار الصادرات الرئيسية للمنطقة من السلع الأساسية مثل النفط والغاز والمعادن والقطن (الجدول ٢). وفي جانب الاستيراد واصل الطلب القوي على السلع الاستثمارية وارتفاع نفقات الأسر المعيشية تدعيم النمو الراسخ، ثم تعزز هذا النمو بفعل الأثر المترتب على ارتفاع سعر العملة في بلدان كثيرة.

٩ - وفي حين كان نمو الصادرات في جنوب شرقي أوروبا قوياً في السنوات الأخيرة، إلا إنه ظل أقل من إمكاناته (الشكل ٢). وفي الوقت الحاضر، تدرج معظم صادرات جنوب شرقي أوروبا ضمن الفئات التي تتطلب مهارات من المستويين المنخفض والمتوسط والفئات الكثيفة الاستخدام للعمالة، ولا ينم هذا تماماً عما حظيت به المنطقة من رأس المال البشري. ويعزى ذلك جزئياً إلى آثار هجرة الكفاءات نتيجة للهجرة و"هدر الأدمغة" بسبب استخدام العاملين في وظائف أدنى من مستوى مهاراتهم الفعلي. وفضلاً عن ذلك، أدى تراجع التصنيع الذي حدث في السنوات الأولى من عملية الانتقال إلى التخصص في التجارة بمنتجات أقل تعقيداً حيث يمكن التوصل إلى ميزة تنافسية فيما وظفت الشركات الأجنبية مبدئياً استثماراتها بصورة رئيسية في خدمات وأعمال أخرى عاجزة عن المنافسة في أسواق العالم. وعليه، فلن يتسنى لهذه البلدان أن تستخدم على النحو الأمثل إمكاناتها التصديرية بطريقة مستدامة، يحتاج قطاع الصناعة التحويلية فيها أن يضم أجزاء من سلسلة الإنتاج تتمتع بقيمة مضافة مطردة لزيادة.

١٠ - وشهدت رابطة الدول المستقلة، معدلات نمو عالية ومستقرة نسبياً في كل من حجم وقيمة الصادرات بسبب استمرار التوسع القوي في قطاعات الطاقة في بلدانها الغنية بالموارد (الجدول ٢). وكما يظهر أداء التصدير القوي هذا في حصة الصادرات من تلك الاقتصادات في أسواق العالم، وهي حصة متزايدة تدريجياً لسبع سنوات على التوالي. ولكن، وبالرغم من استمرار زيادة صادرات النفط في أذربيجان وكازاخستان، شهدت المنطقة ركوداً في النمو في حجم الصادرات في عام ٢٠٠٧، مما ينم إلى حد كبير عن ثبات النواتج النفطية في الاتحاد الروسي - أكبر اقتصاد وأكبر مورد للنفط والغاز في المنطقة.

١١ - وفي حين توجّه نحو ٦٠ في المائة من صادرات رابطة الدول المستقلة إلى الاقتصادات المتقدمة النمو، تزداد بسرعة الصادرات إلى البلدان النامية بسبب الطلب القوي على السلع

(٤) للاطلاع على لمحة عامة عن التقدم المحرز في إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي بحلول عام ٢٠٠٦ انظر التقرير السابق (A/61/269).

الأساسية الرئيسية، ولا سيما من الصين^(٥). وبعد انخفاض ملموس في بداية مرحلة الانتقال، انتعشت إلى حد ما التجارة داخل رابطة الدول المستقلة وتوسعت أكثر في عام ٢٠٠٧، معبرة عن تعديلات أسعار النفط والغاز المستخدمين في التجارة فيما بين رابطة الدول المستقلة (الجدول ٢). وتتألف حصة كبيرة من الصادرات من المنتجات الأولية، واستمرت هذه الحصة في الزيادة منذ عام ١٩٩٦. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت حصة تصدير منتجات التكنولوجيا المتوسطة بما في ذلك السيارات، ومنتجات التجهيز والهندسة، وكذلك منتجات التكنولوجيا ذات المستوى المنخفض (الجدول ٣)، كما ظلت الصادرات من منتجات التكنولوجيا المرتفعة عند مستوى منخفض. وتنوع طبيعة تركيز الصادرات عبر رابطة الدول المستقلة: فتعتمد بعض البلدان إلى حد كبير على الصادرات من الوقود ومنتجات الوقود، في حين تعتمد بلدان أخرى إما على الصادرات من منتجات التعدين أو المنتجات الزراعية أو المصنوعات الخفيفة مثل المنسوجات. وفضلاً عن ذلك، من الأهمية ملاحظة أن نمط التجارة في رابطة الدول المستقلة مع الاتحاد الأوروبي يختلف كثيراً عن التجارة في ما بين بلدان رابطة الدول المستقلة: فالصادرات إلى الاتحاد الأوروبي تتألف بصورة رئيسية من السلع الأساسية الأولية، في حين تسيطر الصادرات من الآلات والسلع الكهربائية ومعدات النقل على التجارة في ما بين بلدان رابطة الدول المستقلة.

جيم - الدمج عن طريق تدفقات رأس المال وهجرة العمالة

١٢ - شهدت الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية أنماطاً متنوعة من تدفقات رأس المال الأصلي المباشر في السنوات الأخيرة (انظر الجدول ٤) وقد زاد هذا الاستثمار الأجنبي المباشر من تدفقاته إلى جنوب شرقي أوروبا في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مثلما زاد عدد المشاريع الرائدة التي تمّول بالاستثمار الأجنبي المباشر. وفي عام ٢٠٠٦، اجتذبت صربيا تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر بمبلغ قياسي قدره ٤,٣ بليون دولار، حيث اضطلعت شركات أجنبية بعمليات استحواذ في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمالية والصناعة التحويلية. وفي عام ٢٠٠٧، حصلت كرواتيا على زهاء ٣,٨ بليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، وحصل الجبل الأسود على زهاء بليون يورو من الاستثمار الأجنبي المباشر، مع أن نصف هذا المبلغ اتجه إلى مجال العقارات. وساعدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب شرقي أوروبا في النهوض بصناعات الأغذية وصناعات الصلب وصناعات النقل، وساهمت التدفقات في القطاع المالي في زيادة المنافسة في مجال الأعمال المصرفية. بيد أن

(٥) للاطلاع على تقييم للروابط التجارية بين رابطة الدول المستقلة والصين انظر: الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠٠٨، المربع ١١-١ المعنون "زيادة الروابط التجارية بين رابطة الدول المستقلة والصين".

الحاجة تدعو إلى المزيد من التدفقات الداخلية الكبيرة اللازمة للمشاريع الرائدة الممولة بالاستثمار الأجنبي المباشر لدعم التحديث التكنولوجي للصناعات التحويلية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، حيث ما زال مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضاً نسبياً. وما زال مستمرا الاعتماد القوي على استضافة أنشطة التجهيز الخارجي في ما يتصل بالمعادن، والمنسوجات، والصناعات الأخرى الكثيفة العمالة. وإذا نجحت بلدان جنوب شرقي أوروبا في تهيئة بيئة مؤاتية بقدر أكبر لاجتذاب مشاريع رائدة يمولها الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الموجهة للتصدير في تعزيز الروابط بين قطاعات التصدير والنشاط الاقتصادي المحلي، فقد تصبح قادرة على اقتفاء خطى الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي للاندماج في هياكل الإنتاج وشبكات التوزيع في الاتحاد الأوروبي مع تنشيط إعادة تصنيع اقتصاداتها (انظر الفرع ثالثاً).

١٣ - ولقد تسبب استمرار التصاعد في أسعار النفط، إضافة إلى استقرار الاقتصاد الكلي في الفترة الأخيرة، في دفع المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الغنية بالموارد في رابطة الدول المستقلة. وفي عام ٢٠٠٦، طرأت زيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل حيث بلغت ضعف المستوى الذي بلغته في السنة السابقة، مما ينم عن تدفقات قوية اتجهت إلى الاتحاد الروسي وكازاخستان وأوكرانيا. ووصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الروسي رقماً قياسياً حيث بلغت ٣٢ بليون دولار، أعقبه ارتفاع آخر بلغ ٥٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٧. وعلى النقيض من ذلك، هبط الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة مبدئية في أوكرانيا مما يعزى جزئياً إلى انخفاض في عمليات الخصخصة ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنه قفز في السنة التالية. وبالرغم من القيود الجديدة المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول رابطة الدول المستقلة، ولا سيما في قطاعي النفط والغاز، فقد استمر قطاع الطاقة في اجتذاب معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل. ومؤخراً، اجتذبت الخدمات أيضاً الاستثمار الأجنبي المباشر، مدعومة في ذلك بتزايد الدخول في المنطقة.

١٤ - وشهدت بلدان جنوب شرقي أوروبا هجرة أعداد كبيرة إلى الاتحاد الأوروبي. وتسببت النزاعات الإقليمية التي حدثت أوائل التسعينيات من القرن الماضي في تشريد زهاء ١٠ في المائة من السكان أعقبها هجرة اقتصادية في السنوات التالية. وعلى سبيل المثال، يقدر عدد المواطنين الألبان المقيمين حالياً في بلدان أجنبية بنسبة ١٥ في المائة، وترتفع هذه النسبة إلى ٣٠ في المائة للبوسنة والهرسك. وتتراوح تقديرات أعداد مواطني جنوب شرقي أوروبا العاملين في الاتحاد الأوروبي ما بين نصف مليون ومليون نسمة. ويعمل المهاجرون في الغالب في مهن لا تتطلب مهارات في البلدان التي يقصدونها، حيث يعملون في الزراعة

أو التشييد أو الخدمات. وتمثل التحويلات المالية التي يبعث بها العمال المهاجرون حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في ألبانيا والبوسنة والهرسك، وتساعد في تمويل الاستهلاك في هذه البلدان، ولكنها تبدو أقل أهمية بالنسبة لكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (الجدول ٥).

١٥ - وفي رابطة الدول المستقلة، تعد أوجه التباين في مستوى التنمية الاقتصادية (انظر الفرع رابعا)، وفي الاتجاهات الديمغرافية، وفي التذبذب إزاء الاحتمالات الاقتصادية مقترنة بالتحويلات في الطلب على العمالة، عوامل رئيسية تحفز تدفقات الهجرة بأعداد كبيرة. ويجتذب الاتحاد الروسي أكبر عدد مطلق من المهاجرين الدوليين (يحتل المرتبة الثانية في العالم بأسره بعد الولايات المتحدة الأمريكية ... وهذه التدفقات التي يأتي معظمها من رابطة الدول المستقلة) آخذة في الزيادة (الجدول ٦). كما تجتذب أوكرانيا وكازاخستان أعدادا كبيرة من العاملين من داخل المنطقة. وبالنسبة لبلدان المنشأ، زادت إلى حد كبير التحويلات المالية التي يرسلها العاملون فوصلت إلى حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، على غرار ما عليه الحال، مثلا، في طاجيكستان ومولدوفا وقيرغزستان وأرمينيا (الجدول ٥). وبالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض في رابطة الدول المستقلة، تشكل التحويلات المالية مصدرا هاما لتمويل الاستهلاك والحد من حدة الفقر.

١٦ - وبصورة إجمالية، عززت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إدماجها في الاقتصاد العالمي، بالرغم أن ذلك أدى في معظم الحالات أيضا إلى زيادة اعتمادها على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية الرئيسية أو المنتجات المصنعة ذات القيمة المضافة المنخفضة. ونتيجة لذلك، ثمة حاجة إلى تدخلات في السياسة العامة لتعزيز مزيج من المخرجات التي تستند إلى قاعدة أعرس ومن ثم تتعزز إمكانات الاستفادة بالمزيد من الدمج في الاقتصاد العالمي. بيد أنه لا تزال الحاجة تدعو في كثير من بلدان جنوب - شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة إلى إكمال إصلاحات السوق وتعزيز الأطر المؤسسية، لأن ذلك يعد شرطا أساسيا للنجاح في تنفيذ سياسات التنويع الاقتصادي.

ثالثا - السياسات الحافزة على التنويع الاقتصادي

ألف - سياسات الاقتصاد الكلي

١٧ - تدعو الحاجة إلى هئية بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي من أجل التنويع الاقتصادي الفعال. وبعد فترة طويلة من التضخم المزمن الارتفاع، وميزانية كبيرة وحالات عجز تجاري وتساعد الديون الخارجية منذ بداية عملية الانتقال، تمكنت مؤخرا بلدان جنوب شرقي

أوروبا ورابطة الدول المستقلة من إيجاد أوضاع اقتصاد كلي أكثر استقراراً وقابلية للتنبؤ. ولكن جاءت عودة الضغوط التضخمية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ لتعرض استقرار الاقتصاد الكلي للأخطار مرة أخرى (انظر الفرع ثانياً). وفي ظل عدم اليقين ذي الصلة بتقلب الأسعار العالمية، تدعو الحاجة إلى وضع سياسات مالية ونقدية حكيمة في هذه البلدان بما يكفل بيئة تفضي إلى نمو ينطلق على أساس الاستثمار.

١٨ - وتمثل إدارة أسعار الصرف بمستويات تنافسية والعمل على كبح التضخم تحدياً أمام الكثير من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. فأسعار الصرف، في جنوب شرقي أوروبا، إما ثابتة أو تتبع اليورو عن كثب. وفي رابطة الدول المستقلة، يواصل الارتفاع في تحويلات العاملين، والتدفقات الداخلية من الاستثمار الأجنبي المباشر، وعائدات التصدير التسبب في ضغوط تصاعدية على أسعار الصرف الحقيقية فيها. ولا تمتلك السلطات النقدية في رابطة الدول المستقلة سوى عدد قليل من الأدوات الفعالة لوقف السيولة المفرطة مما يوجد صعوبات في إبقاء التضخم تحت السيطرة مع المحافظة في الوقت نفسه على سعر صرف تنافسي. وفي هذا السياق، ثبت أن إنشاء صناديق لتحقيق الاستقرار المالي على أساس عائدات النفط في كازاخستان والاتحاد الروسي كان مفيداً في استيعاب السيولة المفرطة.

باء - إعادة هيكلة الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال التجارية

١٩ - واكب التقدم المحرز في إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي إعادة هيكلة الاقتصاد على نحو أكثر عمقاً وتحسين بيئة الأعمال في الكثير منها. واستكملت إصلاحات سوقية رئيسية، بما في ذلك تحرير الأسعار المحلية، وخصخصة المشاريع العامة الصغيرة الحجم (غالباً ما تسمى بالخصخصة على نطاق صغير) وتحرير التجارة وأسواق النقد الأجنبي في معظم البلدان خلال المرحلة الأولى من الانتقال. ولا تزال بلدان كل من جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة تواجه خطة غير مكتملة لتنفيذ خصخصة المشاريع الكبيرة المملوكة للدولة (الخصخصة على نطاق كبير) إضافة إلى إصلاحات أوسع نطاقاً للقطاع المالي. وهناك أيضاً حاجة وإن بصورة مختلفة فيما بين البلدان، إلى زيادة تحسين الأطر المؤسسية، وحفز التنافس في الأسواق، وتنظيم القطاع المصرفي، وإقرار حقوق ملكية فكرية وحقوق ملكية أخرى تنسم بقدر أكبر من الشفافية^(٦).

(٦) للاطلاع على لمحة عامة عن التقدم المحرز في الإصلاحات التي جرت في البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، انظر: المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، تقرير الانتقال لعام ٢٠٠٧، الناس في مرحلة الانتقال (لندن، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

٢٠ - وفي جنوب شرقي أوروبا، استمرت الإصلاحات الموجهة نحو السوق، إلى حد كبير بدعم من الاتحاد الأوروبي. ومن شأن التوقيع على اتفاقات تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي من قبل البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا والتوسع المبكر في اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى أن يفرض التزامات معينة على بلدان المنطقة، ولا سيما في مجالات مثل تحرير التجارة وسياسة المنافسة. وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أحرز قدر من التقدم في البوسنة والهرسك وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بصدد إعادة هيكلة المشاريع العامة. واستكمل الجبل الأسود عملية تحرير التجارة على صعيده، واضطلعت صربيا بعملية خصخصة على نطاق كبير. غير أن معظم البلدان تظهر حالات عجز في مجال سياسة المنافسة (الجدول ٧).

٢١ - وفي رابطة الدول المستقلة، استمر رفع القيود عن الأسعار وأحرز تقدم في مشاريع الخصخصة على النطاق الصغير. واستكملت أذربيجان وأرمينيا برنامجيهما للخصخصة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ونتيجة لذلك، زاد عدد البلدان التي تزيد فيها حصة القطاع الخاص عن نسبة ٧٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من ٥ بلدان إلى ١٢ بلدا (الجدول ٨). وبالرغم من تباطؤ الإصلاحات في معظم بلدان هذه المنطقة، فمن المتوقع أن يؤدي توسع ملموس في المصارف الأجنبية بأوكرانيا ومولدوفا إلى زيادة المنافسة في هذا القطاع. ولكن، وكما عليه الحال في بلدان جنوب شرقي أوروبا، لم تتمكن بلدان رابطة الدول المستقلة من تحسين سياساتها التنافسية وإصلاحاتها في مجال الهياكل الأساسية (الجدول ٧).

٢٢ - ويتطور دور الدولة في تبني التغييرات الاقتصادية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من مشارك مباشر إلى منظم للنشاط الاقتصادي. وينطوي العنصر الأكبر من هذا الدور الجديد على بناء هياكل مؤسسية جديدة وتحسين نوعية المؤسسات، بما في ذلك السلطة القضائية والإدارة العامة والرعاية الصحية ونظام المعاشات التقاعدية، فضلا عن أسواق العمل، والنظام المصرفي، وسياسة المنافسة، ووضع إجراءات فعالة في مجال الإفلاس. وتتطلب هذه المهام الجديدة تدخلات مهمة في مجال السياسة العامة تسهила لتنفيذ استراتيجيات التنويع بنجاح.

جيم - دور الاتحاد الأوروبي في دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

٢٣ - منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، ظلت السياسات النشطة للاتحاد الأوروبي نحو جيرانه الشرقيين وكذلك مجموعة اتفاقات الانتساب تؤدي دورا حاسما في تنفيذ إدماج بلدان وسط وشرقي أوروبا بشكل أقوى في اقتصاد الاتحاد الأوروبي. وأسفرت هذه السياسات عن

انضمام ١٠ أعضاء^(٧) جدد إلى الاتحاد الأوروبي. وعقب أحدث توسع شهده الاتحاد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عندما انضمت إليه بلغاريا ورومانيا، ما برحت سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر تركز على عدد من بلدان جنوب شرقي أوروبا. وعلى نحو متواز، يواصل الاتحاد الأوروبي تطوير سياسات نشطة تجاه جيران الاتحاد الجدد المتاحمين له، بما في ذلك عدد من بلدان رابطة الدول المستقلة، ضمن إطار سياسة الحوار الأوروبية، من أجل إنشاء منطقة يسودها الاستقرار وعلاقات حسن الحوار.

٢٤ - وتطورت علاقات الاتحاد الأوروبي مع البلدان الواقعة في جنوب شرقي أوروبا في إطار عملية الاستقرار والانتساب، التي انطلقت في عام ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين مُنحت كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مركز بلد مُرشح للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وتُجرى حاليا مفاوضات مع كرواتيا. ويُنظر أيضا إلى جميع البلدان الأخرى في المنطقة بوصفها بلدانا يحتمل ترشيحها للعضوية في الاتحاد الأوروبي. وقد أكد الاتحاد الأوروبي من جديد مرارا وتكرارا التزامه بانضمامها في نهاية المطاف شريطة أن تكون مستعدة لاستيفاء جميع المعايير الضرورية وأن تتعهد بالوفاء بالتزامات العضوية.

٢٥ - وقد أبرمت جميع بلدان المنطقة اتفاقات استقرار وانتساب مع الاتحاد الأوروبي، وكان أحدثها الاتفاقات التي وقعها الجبل الأسود في عام ٢٠٠٧، وصربيا والبوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٨. أما العنصر الرئيسي في هذه الاتفاقات الشاملة للغاية فهو التعاون الاقتصادي، الذي من المتوقع أن يؤدي دورا حاسما في التجارة الخارجية، وتدفقات الاستثمار، وبيئة الأعمال في بلدان جنوب شرقي أوروبا. ورغم أن تنفيذ هذه الاتفاقات في مجالات مثل معونات الدولة المقدمة لقطاعات الإنتاج واعتماد المعايير الأوروبية قد يُشكل بعض الصعوبات، فمن المتوقع أن يكون مفيدا في الأجل الطويل. ويتابع الاتحاد الأوروبي أيضا تحقيق التنمية الإقليمية وبتقديم دعم فعال لإنعاش البنى الأساسية للطرق والسكك الحديدية في المنطقة.

٢٦ - كما يقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة للبلدان المرشحة والبلدان المحتمل أن تكون مرشحة ويتم ذلك عن طريق أداة مالية موحدة هي أداة المساعدة قبل الانضمام، التي حلت محل برامج الاتحاد الأوروبي السابقة للبلدان المرشحة بغية تبسيط عملية المساعدة وتجنب التداخل بين مختلف عناصرها. وهذه الأداة تقدم المساعدة لكل من البلدان المرشحة والبلدان المحتمل أن تكون مرشحة على السواء. وإضافة إلى ذلك، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إقامة تعاون مكثف مع المصرف الأوروبي للاستثمار والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير وغيرهما

(٧) للاطلاع على لمحة عامة بشأن الموضوع انظر A/61/269.

من المؤسسات المالية التماسا للاستثمار في تطوير القطاع الخاص والبنى الأساسية في بلدان جنوب شرقي أوروبا. وحُصص نحو ١١,٥ بليون يورو من أجل مساعدة ما قبل الانضمام في دورة ميزانية الاتحاد الأوروبي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣.

٢٧ - ولزيادة تعزيز الدمج مع الاقتصادات التي تتجاوز حدود الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك عدد من بلدان رابطة الدول المستقلة^(٨)، واصل الاتحاد الأوروبي تطوير سياسته بشأن الحوار الأوروبي. حيث ينطوي العنصر الرئيسي لهذه السياسة على درجة كبيرة من الإدماج الاقتصادي، بما في ذلك مقترحات حرية التجارة في السلع والخدمات، وحرية حركة رأس المال، بل وحرية حركة الأشخاص في نهاية المطاف على الأجل الأطول. وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تعززت سياسة الحوار الأوروبية لتقدم المزيد من الحوافز للبلدان الشريكة. وإضافة إلى ذلك، فبعد انتهاء سريان اتفاق الشراكة والتعاون، يتفاوض الاتحاد الأوروبي حاليا بشأن اتفاق جديد شامل للتعاون مع الاتحاد الروسي.

٢٨ - وقد أعد الاتحاد الأوروبي خطط عمل إفرادية لكل شريك في سياسة الحوار الأوروبية، تركز على مجالات مثل الحوار السياسي، وسيادة القانون، والإصلاح الاقتصادي، ونظم التجارة، وانفتاح أسواق الخدمات، وحماية حقوق ومعايير الملكية الفكرية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، طرح الاتحاد الأوروبي خططا للارتقاء بمستوى العلاقات مع بعض بلدان سياسة الحوار الأوروبية، بما في ذلك أوكرانيا ومولدوفا. ومنح الاتحاد لهذين البلدين أفضليات ذاتية للتجارة، وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، بدأت أوكرانيا مفاوضات بشأن منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي. كما استهل الاتحاد الأوروبي أيضا دراسة جدوى بشأن اتفاقات تجارة حرة مع أرمينيا وجورجيا. وإضافة إلى ذلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي ورقة استراتيجية إقليمية، تغطي أوكرانيا وبيلاروس ومولدوفا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا والاتحاد الروسي. وبما أن بعض التحديات التي تواجهها المنطقة تجسد طبيعة مشتركة بين القطاعات، تشجع ورقة الاستراتيجية الإقليمية بقوة التعاون الإقليمي بين البلدان الشريكة. ويتوخى الاتحاد الأوروبي إنفاق مبلغ ١١,٢ بليون يورو من خلال الأداة الأوروبية للحوار والشراكة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣. وقد افتتح صندوق جديد هو مرفق الاستثمار في الحوار في أيار/مايو ٢٠٠٨ بغية حشد تمويل إضافي، موجه أساسا لصالح مشاريع متقدمة في قطاعات الطاقة والبيئة والنقل في بلدان سياسة الحوار الأوروبية.

(٨) تشمل هذه المجموعة أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وجورجيا ومولدوفا.

دال - الدمج المتعدد القطاعات ودمج التجارة الإقليمية

٢٩ - يمكن أن تؤدي زيادة دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في نظام التجارة المتعدد الأطراف، إضافة إلى التعاون التجاري الإقليمي الأوسع نطاقاً، إلى تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال تعزيز التجارة ودعم روابط الاستثمار الأجنبي المباشر بهذه البلدان مع شركاء مختلفين في أسواق الدخل الأعلى. بيد أن تحرير التجارة قد لا يؤدي وحده إلى نشوء أنشطة جديدة وقطاعات دينامية في هذه الاقتصادات. وبغية الاستفادة بآثار الدمج كمصدر للارتقاء بقاعدة الإنتاج في هذه الاقتصادات، تدعو الحاجة إلى تنفيذ سياسات تكميلية محلية من شأنها تعزيز التنوع.

٣٠ - وهناك حالياً ٨ اقتصادات من بين الـ ١٨ اقتصاداً التي تمر بمرحلة انتقالية تشكل حالياً جزءاً من نظام التجارة المتعدد الأطراف من خلال عضويتها في منظمة التجارة العالمية. وقد انضمت أوكرانيا مؤخراً إلى هذه المنظمة (الجدول ٩). وتباشر البلدان المتبقية، باستثناء تركمانستان، عملية الانضمام. كما تقدمت المفاوضات الثنائية بشأن إمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة لبعض البلدان، مما ساهم في مواءمة التشريعات والممارسات التجارية المحلية وفي مواصلة الإصلاحات المتصلة بقوانين الجمارك ونظام التعريفات الجمركية في بعض البلدان، مثل الجبل الأسود، والاتحاد الروسي وكازاخستان. بيد أن مواصلة عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تقتضي أن تنفذ البلدان المزيد من الإصلاحات التي تدعم السوق، وأن تعزز تعاونها مع الأعضاء الحاليين في منظمة التجارة العالمية.

٣١ - وتساعد مبادرات الدمج المتعددة الأطراف، مثل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية، في توطيد الإصلاحات المؤسسية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وبالنسبة للبلدان التي لا تطمح في أن تصبح أعضاء في الاتحاد الأوروبي، تدعم منظمة التجارة العالمية هيئة بيئة يمكن التنبؤ بها لسياسات التجارة والأنشطة ذات صلة بالاستثمار. بيد أن الافتقار إلى مهارات التفاوض قد يؤدي إلى تباطؤ عملية الانضمام أو الفشل في تحقيق نتائج تتمشى مع احتياجات البلد المعني وأفضليته بالرغم من مرونة هذه العملية. ويمكن أن تساعد وكالات الأمم المتحدة، حيثما تقتضي الضرورة، على تعزيز خبرة البلد في المفاوضات التجارية.

٣٢ - ويمكن أيضاً لاتفاقيات الدمج الاقتصادي الإقليمية التي تتواءم مع قواعد منظمة التجارة العالمية، أن تدعم بدورها التوسع التجاري والتنوع الاقتصادي. وقد أدت مجموعة اتفاقات التجارة الحرة فيما بين بلدان جنوب - شرقي أوروبا إلى خفض مستوى التعريفات الجمركية وإلى مواءمة قواعد التجارة. كما وسع اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى

عضويته في عام ٢٠٠٦ لتشمل البوسنة وألبانيا والجبل الأسود وصربيا ومولدوفا. وحل هذا الاتفاق محل شبكة كبيرة من الاتفاقات الثنائية للتجارة الحرة، وأدى إلى توطيدها، وأنشأ منطقة تجارة حرة بلوائح تتسق مع قواعد الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية. ويغطي اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى مجالات تتجاوز التجارة بما في ذلك القواعد المتعلقة بالمعاملة غير التمييزية للاستثمارات، ومعونة الدولة المقدمة لقطاعات الإنتاج، ومعايير المشتريات والمنتجات. ويوفر الاتفاق أيضا آلية لتسوية المنازعات. وجرت الموافقة في إطار اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى على الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية، ولكن مسألة تخفيض التعريفات على المنتجات الزراعية ما زالت حساسة من الناحية السياسية. وبالرغم من أن التعريفات منخفضة في الوقت الحاضر، حيث تصل في المتوسط إلى نسبة ٤ في المائة تقريبا للمنتجات الصناعية، فهناك ما يعوق التجارة بسبب الحواجز غير الجمركية التعريفية الواسعة الانتشار، بما في ذلك الاختلافات الدائمة في تطبيق اللوائح المتعلقة بالمعايير التقنية والصحية ومعايير صحة النبات والمشاكل المتصلة بعمليات إصدار الشهادات وتعدد المستندات والتراخيص التي تطلبها إدارات الجمارك. وقد تؤدي زيادة التجارة في إطار اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى إلى تخفيف الاعتماد على التجارة مع الاتحاد الأوروبي وزيادة إمكانات التنويع.

٣٣ - واستمر الدمج الإقليمي بين بلدان رابطة الدول المستقلة من خلال مجموعة متنوعة من اتفاقات التجارة الحرة ومنها مثالا اتفاق التجارة الحرة لرابطة البلدان المستقلة والجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية، ومنظمة التعاون لبلدان آسيا الوسطى. ومن هذه الاتفاقات، تتوفر للجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية إمكانيات أن تصبح قوة دافعة من أجل الدمج الإقليمي، شريطة تحقيق المزيد من تطوير الروابط في مجالات النقل والاتصال والطاقة لدعم تبادل السلع والخدمات. وانضمت أذربيجان إلى الجماعة الاقتصادية المذكورة في عام ٢٠٠٦. وتعمل الدول الأعضاء على تعميق التعاون الاقتصادي من خلال إنشاء منطقة سوق حرة مشتركة تشمل الخدمات، وإنشاء اتحاد جمركي، وتكوين منطقة نقل مشترك، وإنشاء منطقة طاقة مشتركة، وإقامة سوق مالية مشتركة وزيادة التعاون في المجال الاجتماعي - الإنساني. ويمكن أن تستفيد اقتصادات كثيرة في رابطة الدول المستقلة من زيادة الدمج الإقليمي لأنه يمكن أن يساعد في تنويع قاعدة منتجاتها من خلال تسهيل التجارة في السلع ذات المحتوى التكنولوجي من المستويين المتوسط والعالي. ويتسم الإدماج الإقليمي بدوره

بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة غير الساحلية والبلدان المنخفضة الدخل في هذه المنطقة^(٩).

٣٤ - ومن شأن تعزيز التجارة في الخدمات أن ينشئ خلفية مؤاتية من التشغيل الفعال لجميع الصناعات الأخرى. ويتعلق ذلك بصفة خاصة بخدمات دعم الأعمال، مثل الاتصالات والإعلان والتوزيع. وفي هذا الصدد، تدعو الحاجة إلى زيادة تطوير البنية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في معظم بلدان هاتين المنطقتين (الجدول ١٠). وهناك خدمات كثيرة في جنوب شرقي أوروبا وفي بعض بلدان رابطة الدول المستقلة تم تحريرها بالفعل وباتت تجتذب إليها تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك مجال لمزيد من التوسع عقب دعم مؤسسات السوق وإدخال المزيد من التحسينات العامة على مناخ الاستثمار.

٣٥ - ولتسهيل وصول صناعات التصدير إلى الأسواق، تحتاج حكومات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى أن تدعم وكالات دعم الصادرات ووضع استراتيجيات ملائمة لتمكين دوائر الأعمال من الحصول على معلومات أفضل عن فرص السوق. ومن أمثلة عن هذه الجهود في المنطقة، وكالة صربيا للاستثمار وتشجيع الصادرات واستراتيجية كرواتيا الوطنية لترويج الصادرات، المسماة هجوم الصادرات الكرواتية، الرامية إلى زيادة عدد الشركات العاملة في قطاع التصدير وتغيير هيكل الصادرات وذلك باستهداف قطاعات محددة من خلال تقديم الدعم لأعمال القطاع الخاص.

هاء - سياسات تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر

٣٦ - ثبت أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعد وسيلة هامة لدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. وبالنسبة للدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، تؤدي هذه التدفقات بدورها دورا هاما في التحول بأكملها الاقتصادية نحو القطاعات التي تطرح منتجات ذات قيمة مضافة أعلى. وبالرغم من تنفيذ تشكيلة من الحوافز الخاصة في البلدان الأخيرة لاجتذاب المستثمرين الأجانب، يبدو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يستجيب بقوة أكثر للتحسينات التي تطرأ على مناخ الاستثمار الشامل في البلد. ومن ثم، تقتضي الضرورة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن إطار السياسة العامة الأوسع نطاقا. وينبغي أن يشمل ذلك أيضا سياسات تساعد على تعزيز الروابط بين الشركات الأجنبية وقطاعات

(٩) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.11.D.11).

الإنتاج المحلية من أجل تعزيز الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية^(١٠).

٣٧ - ويتمثل تحدي السياسة لجنوب شرقي أوروبا في اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة بعد أن أكمل معظم البلدان حاليا عملية خصخصة مشاريع الدولة. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف يتسم بالأهمية تحسين الأطر التنظيمية والتشريعات. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أُحرز قدر من التقدم فيما يتصل بتشريعات الضرائب، وقوانين الجمارك، وتنظيم ملكية الأراضي وتصاريح البناء، وتعزيز السلطة القضائية وحل المنازعات التجارية. وأُلغيت في المنطقة لوائح كثيرة أو جرى تبسيطها، ولا سيما في البوسنة والمهرسك وكرواتيا، وعلى سبيل المثال، خُفض إلى حد كبير عبء عمليات التفتيش. بيد أن الحاجة تدعو إلى زيادة تحسين عمليات إصدار التصاريح والتراخيص. وما زالت، عملية تسجيل العمل التجاري، بالرغم من تقصير المدة التي تستغرقها، تتطلب أياما أكثر بكثير مقارنة بالمعايير المتبعة في الاتحاد الأوروبي.

٣٨ - وسيكون الدمج الإقليمي أهمية حاسمة في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه. وتظهر الآثار المجمعة للاستثمار الأجنبي المباشر حينما تتوفر بنية تحتية ملائمة وتجارة حرة نسبيا داخل المنطقة. ويتسم النهج الإقليمي أيضا بالأهمية للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرقي أوروبا وفي الدول الأصغر والدول ذات الدخل المنخفض من أعضاء رابطة الدول المستقلة بسبب صغر حجم الأسواق المحلية والحاجة إلى إنشاء سلسلة إمدادات محلية وإيجاد روابط سابقة ولاحقة. ومن أجل هذا السبب تم تصميم أحد المكونات الأساسية لميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا، وهو اتفاق الاستثمار، لتشجيع البلدان المعنية على اعتماد نهج إقليمي إزاء الاستثمار الأجنبي، ووافقت تلك البلدان، على سبيل المثال، على العمل في اتجاه توحيد إجراءات التسجيل والموافقة بالنسبة للشركات المحلية والشركات الأجنبية، وتسهيل حيازة العقارات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل متطلبات إعداد وتقديم التقارير إلى أدنى حد ممكن.

٣٩ - وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى رابطة الدول المستقلة ضئيلة نسبيا حتى وقت قريب، مما يدل على الخطة غير المكتملة لإصلاحات النهوض بالسوق في مجالات مثل التنظيم وسياسة المنافسة في هذه الاقتصادات. ولقد اجتذب التقدم الذي أحرز مؤخرا في مشاريع الخصخصة على نحو ما شهدته أوكرانيا مثالا وقطاع الموارد الطبيعية في

(١٠) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٦: تبين مستويات النمو والتنمية منشور الأمم المتحدة (رقم المبيع E.06.11.C.1).

رابطة الدول المستقلة المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتحاد الروسي بأكثر من الضعف في عام ٢٠٠٧ وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بدأت الاقتصادات الغنية بالموارد مثل الاتحاد الروسي وكازاخستان وأوزبكستان العمل بتدابير تحد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستراتيجية. وفي الاتحاد الروسي، أعقب هذه التدابير صدور قانون جديد في أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن الاستثمار الأجنبي في قطاعات استراتيجية محددا إجراءات الإذن المعينة التي تنطبق على الاستثمارات الأجنبية في ٤٢ من القطاعات التي تعتبر ذات أهمية استراتيجية للبلد، بما في ذلك النفط والغاز، والطاقة النووية ومصائد الأسماك، والدفاع، والطيران والاتصال الجماهيري. وفيما يتعلق بوضع قواعد وإجراءات واضحة، قد يتسبب القانون في رد فعل إيجابي من جانب المستثمرين الأجانب لأنه يخفف من مناخ عدم اليقين. ولكن، في الوقت نفسه، هناك تساؤل بشأن شفافية بعض الشروط في القواعد الجديدة فضلا عن الشواغل بشأن ما إذا كان التشدد في شروط قطاع الطاقة لن يعوق الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع.

٤٠ - وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تحسن مناخ الأعمال للاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير النفطية في عدة بلدان من رابطة الدول المستقلة. وبالنسبة لأوكرانيا، جاء هذا التحسن نتيجة لمواءمة قوانين تشريع البلد مع قواعد منظمة التجارة العالمية قبل انضمامه إليها، في حين ارتبط التقدم في روسيا ببعض التشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والسماح للأجانب بالتعامل في النظام المصرفي. ووسع المستثمرون الأجانب نطاق أنشطتهم في السوق المالية في كازاخستان استجابة لقانون جديد بشأن أسواق الأوراق المالية وبالنسبة لقرغيزستان كانت هناك استجابة بناءة إلى حد ما من جانب المستثمرين الأجانب إزاء العمل بضرورية موحدة بنسبة ١٠ في المائة حلت محل ضريبة سابقة للشركات كانت بنسبة ٢٠ في المائة.

واو - الاستثمار في رأس المال البشري وسياسات الهجرة، وتعبئة التحويلات المالية من أجل الاستثمار

٤١ - لكي يتسنى للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أن تمضي قدما في الاندماج في الاقتصاد العالمي وأن تحقق المزيد من مزايا هذه العملية، يتعين عليها أن تزيد الإنفاق على التعليم العالي، والتدريب المهني وأن تواصل الارتقاء بمستوى المهارات. وإضافة إلى دعم سياسات التعليم الأساسي التي توفر حوافز مالية مثل قروض التعليم، ثمة أهمية خاصة للحوافز الضريبية المقدمة للقطاع الخاص لكي يستثمر في تطوير رأس المال البشري في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٤٢ - ومع تزايد الهجرة، أصبحت سوق عمالتها وآثارها السياسية والاجتماعية تمثل تحديا متزايدا. وتساعد الهجرة البلدان المتلقية كما هو الحال في الاتحاد الروسي وأوكرانيا في تخطي بعض العقبات في مجال عرض العمالة. وعلى النقيض من ذلك، ففي بلدان المنشأ، بدأت هجرة العمال تشكل قيда يحول دون التنويع الاقتصادي. ولذلك، تدعو الحاجة إلى تصميم سياسات هجرة تلائم أوضاع أسواق العمالة في البلد المعني. وتتمثل تحديات السياسة في البلدان التي تتدفق منها الهجرة بأعداد كبيرة إلى الخارج في تقديم حوافز للعاملين الحاصلين على التعليم ذي الصلة ولديهم المهارات ذات الأهمية، للبقاء في البلد أو للعودة إلى الوطن. وينبغي في كل من جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة إيلاء اهتمام جاد بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأشخاص واتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير حماية أفضل لحقوق العمال المهاجرين.

٤٣ - وتستخدم معظم التحويلات المالية المتدفقة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية للاستهلاك الخاص. ولضمان توفير حصة أكبر من التحويلات المالية من أجل تمويل الاستثمار المنتج، يمكن منح حوافز للمستقلين لكي يودعوا تحويلاتهم المالية في حسابات مصرفية. ولتحقيق ذلك، تدعو الحاجة إلى تقليل تكاليف معاملات تحويل الأموال، وزيادة تطوير النظم المصرفية (على سبيل المثال، يمكن أن تفتح مصارف البلدان المتلقية جهات تابعة لها في بلدان المصدر). وأن تقدم المزيد من الخدمات غير المصرفية لعمليات التحويل.

رابعا - التحديات الخاصة التي تواجه البلدان الأصغر الأعضاء في رابطة الدول المستقلة

٤٤ - البلدان الأصغر الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، بما في ذلك البلدان ذات الدخل المنخفض، قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، فضلا عن البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، وهي أرمينيا وأذربيجان وجورجيا ومولدوفا وتركمانستان، عانت من كساد انتقالي معمق ومطول بأكثر مما عانته الاقتصادات الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية. وخلال هذا التراجع، تدهورت إلى حد كبير نوعية الخدمات العامة وتقلصت النفقات الاجتماعية جذريا، وبالرغم من ذلك كان هناك انتعاش اقتصادي قوي في السنوات الأخيرة وفي عدد من البلدان، وجاء هذا النمو المستمر ليعوّض خسائر الدخل التي تكبدتها تلك البلدان خلال فترة الانتقال الأولية. بيد أن جورجيا وقيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان لم تشهد عودة إلى مستويات كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السابقة على مرحلة الانتقال (الشكل ٣). وفضلا عن ذلك، استند الأداء الاقتصادي القوي في السنوات الأخيرة إلى نمو الناتج في عدد قليل فقط من السلع الأساسية الأولية، مما أدى إلى بقاء نمو الدخل مهددا

بدرجة كبيرة أمام الصدمات الخارجية. وإضافة إلى ذلك، أسفرت حالات التأخير في إصلاحات إعادة الهيكلة الاقتصادية عن بقاء هذه البلدان مفتقرة إلى البنى الأساسية، فضلا عن قلة الاهتمام بها من جانب المستثمرين الأجانب، وانخفاض مستوى تطوير رأس المال البشري وتنمية مؤسسية أكثر ضعفا. وبسبب انعدام الأمن الاقتصادي وكثرة متطلبات الاستثمار في هذه البلدان ذات الدخل الأقل أصبح التنويع الاقتصادي يمثل تحديا شرسا.

٤٥ - ويتسم التعاون الإقليمي بأهمية خاصة لتعزيز التنويع الاقتصادي في الاقتصادات الأصغر في رابطة الدول المستقلة، حيث أنه سيزيد من حجم أسواقها الفعال ويمكن أن ييسر اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع الموارد الطبيعية. وبغية الاستفادة من آثار هذا الدمج، يتمثل تحدي السياسة في المنطقة في العمل على مواءمة المعايير والأنظمة، فضلا عن تحسين ترتيبات التجارة والنقل.

٤٦ - وباستثناء جورجيا، توجد جميع هذه الاقتصادات في بلدان غير ساحلية. ولذلك تشكل أوجه النقص في هياكلها الأساسية في مجال النقل، إضافة إلى العقبات الإدارية التي تعترض التجارة عبر الحدود، عقبة كأداء تحول دون التنويع الاقتصادي والدمج. وقد أسفر انخفاض الاستثمارات العامة في البنى الأساسية، واحتدام التراجع السياسية بشأن الترتيبات عبر الحدود عن عدم تشجيع التجارة والاستثمارات داخل المنطقة. وأفضت هذه العوامل إلى ارتفاع تكاليف النقل وزيادة تكاليف الاحتفاظ بمخزونات كبيرة بسبب عدم انتظام عمليات الإمداد، مما أدى إلى تدهور ملموس في القدرة التنافسية. وإعاقة إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية أيضا بسبب عقبات أخرى، منها متطلبات التوثيق الزائدة عن الحد، وحالات التأخير عند معابر الحدود، والمدفوعات غير الرسمية وإغلاق الحدود غير المتوقع. ولزيادة كفاءة حركة المرور الاقتصادي عبر الحدود، تدعو الحاجة إلى أن تحسّن هذه البلدان هياكلها الأساسية في مجال النقل، وتصلح إجراءات الجمارك وتنهض بالتنسيق فيما بين الوكالات وبالتعاون عبر الحدود^(١١). وتدعو الحاجة أيضا إلى التعجيل بالاستثمارات الجديدة في قطاع الطاقة لأن الانقطاعات الكثيرة في إمداد الكهرباء تهدد النمو الاقتصادي في بعض البلدان وسوف يتطلب ذلك زيادة كبيرة في الاستثمار العام الذي تتوفر له مصادر محلية محدودة. وقد تساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير البنية الأساسية لاستكمال الموارد الحكومية المحدودة، إضافة إلى تمويل خارجي من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (وهي البنك الدولي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية الآسيوي).

(١١) حددت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مجموعة من التوصيات لتعزيز روابط النقل في المنطقتين الأوروبية - الآسيوية. للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الدراسة المشتركة بشأن تطوير روابط النقل الأوروبية - الآسيوية، شباط/فبراير ٢٠٠٨ (ECE/TRANS 184).

٤٧ - ويمثل رأس المال البشري عنصرا مهما آخر لتنويع النمو في البلدان الأصغر الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، وبصورة أشمل، فهو شرط أساسي للتعجيل بالتنمية في هذه البلدان وذلك بتخفيض حدة الفقر. على أن إمكانية تحصيل التعليم بالمدارس، بصورة عامة، ليست المشكلة الرئيسية في هذه البلدان: فقد بلغت معدلات القيد بالمدارس في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي نسبة ٩٠ في المائة أو أكثر. ولكن هناك اتجاهات سلبية جديدة تنم عن انخفاض معدلات القيد في التعليم الابتدائي وانخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين صفوف الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ٢٤ سنة في السنوات الخمس الماضية في بعض البلدان مثل قيرغيزستان. وثمة شواغل أيضا ذات صلة بتدهور نوعية التعليم في المدارس وضعف قدرة النظام التعليمي على تهيئة سبل التدريب على المهارات المطلوبة للتكيف مع التكنولوجيات الجديدة والخدمات الحديثة، بما في ذلك السياحة. ومن شأن النهوض بجودة التعليم ومناهج التدريس أن يساعد في دعم السياسات الاقتصادية التي تحفز التحول نحو أنشطة ذات إنتاجية أعلى.

٤٨ - وقد انخفضت معدلات الفقر في هذه الاقتصادات بفضل أداء اقتصادها القوي في السنوات الأخيرة. حيث انخفضت إلى حد كبير حالات الفقر المدقع في رابطة الدول المستقلة بصورة عامة - أي نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم - من نسبة ٥,٥ في المائة إلى نسبة ٠,٦ في المائة تقريبا منذ بداية مرحلة الانتقال. بيد أن تخفيض حدة الفقر ما زال متفاوتا من حيث المستوى عبر البلدان. وفي ضوء مستويات الفقر على الصعيد الوطني، انخفض الفقر في أذربيجان بمقدار النصف من نسبة ٤٥ إلى نسبة ١٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، وهبط في قيرغيزستان من نسبة ٤٣ إلى نسبة ٣٦ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، وانخفضت نسبة الفقر المدقع في مولدوفا من ١٦ إلى ٥ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وبالرغم من التخفيض الكبير في مستوى الفقر في السنوات الأخيرة، تدل تقديرات البنك الدولي على أنه ما زال من غير المؤكد ما إذا كان بالمستطاع تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية وهو هدف خفض الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ في جورجيا وقيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان وأوزبكستان. و ينتشر الفقر بصورة خاصة على نطاق واسع في طاجيكستان وهي أفقر بلد في المجموعة حيث تعيش نسبة ٦٠ في المائة من سكانه على أقل من ٢,١٥ دولار في اليوم. وفي معظم البلدان الأصغر الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، هبط الناتج الزراعي هبوطا جذريا في بداية الانتقال ثم لم يشهد بعد ذلك سوى انتعاش بطيء للغاية. ونتيجة لذلك، يحيط الفقر بكثير من السكان الريفيين. ومن شأن تدهور الزراعة أن يهدد الأمن الغذائي في هذه البلدان كما تؤدي زيادة أسعار الغذاء العالمي إلى تصاعد التضخم والإضرار بالفقراء. ولذلك يعتمد تخفيض حدة الفقر بصورة حاسمة على تعزيز التنمية الزراعية والتنمية الريفية.

وينبغي أن ينطوي تعزيز الزراعة والصناعات الزراعية على تقديم حوافر وتحسين البنى التحتية لدعم روابط الإنتاج في سلسلة الإمدادات برمتها. وسوف يتحقق تخفيض حدة الفقر على أفضل نحو بتقديم الدعم تحديدا لحائزي المزارع الصغيرة.

٤٩ - وتُعد حصة المرأة في البطالة مرتفعة نسبيا في المنطقة، بل إنها بلغت نسبة ٥٠ في المائة في بعض البلدان مثل قيرغيزستان، وتميل أحور المرأة إلى أن تكون أقل بكثير من معدل الأجور للرجل. وعليه، ينبغي للسياسات الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي أن تعزز أيضا فرص العمل للمرأة والرجل على السواء وأن تحد من التمييز في الأجور.

٥٠ - وقد ساعد الأداء الاقتصادي القوي والسياسات المالية الحكيمة المتبعة عبر السنين البلدان الأصغر الأعضاء في رابطة الدول المستقلة على تخفيض عبء ديونها الخارجية (الشكل الرابع). وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، استمر هذا الاتجاه في تلك البلدان باستثناء مولدوفا، حيث لم يكف الناتج المحلي الإجمالي لوقف الزيادة في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبعد إعادة تشكيل الدين الخارجي لهذا البلد في نادي باريس في أيار/مايو ٢٠٠٦ انخفضت التزامات خدمة الدين ولكن ظل مستوى الدين الخارجي مرتفعا. وينبغي أن يؤدي استمرار المساعدة الرسمية التي يقدمها المانحون والمنح المقدمة في إطار التعاون لمواجهة تحديات الألفية، إلى تسهيل الحاجة للاقتراض في الخارج من أجل تمويل مشاريع الاستثمار في مجالات التعليم والصحة والبنى الأساسية. وفي بداية عام ٢٠٠٧، قررت السلطات في قيرغيزستان عدم السعي إلى تخفيف عبء الدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبدلا من تخفيف عبء دينها الخارجي، زاد ذلك العبء بدرجة كبيرة بنهاية عام ٢٠٠٧، وما زال من المرجح أن تظل معاناة أزمة الدين خطرا ماثلا في الأجل المتوسط. وبالرغم من ذلك، أصبح بالمستطاع حاليا إدارة التزامات خدمة الدين حيث يرجع الفضل في ذلك إلى إعادة جدولة ديون قيرغيزستان لنادي باريس وللصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. ومن المرجح أن يظل الطلب على الاقتراض الخارجي مرتفعا نظرا لحاجة البلدان المنخفضة الدخل في رابطة الدول المستقلة إلى تمويل مشاريع استثمارية عامة كبيرة وتغطية تكاليف آليات الحماية الاجتماعية اللازمة لحماية أكثر فئات السكان ضعفا من أسعار الأغذية الآخذة في الازدياد. وسيلزم إنشاء آليات ملائمة لإدارة الدين بما يكفل عدم معاناة أزمة الدين واحتمال نشوء حالة من الاضطراب في أوضاع الاقتصاد الكلي، فضلا عن تراكم ضرورات الإنفاق على التنمية في الأجل الطويل.

٥١ - وبصورة عامة، فإن تحديات السياسة التي تواجهها البلدان الأصغر الأعضاء في رابطة الدول المستقلة تشمل مجموعة كبيرة من أهداف التنمية ومجالات الإصلاح. غير أنه لا يتوفر

لهذه البلدان سوى موارد محدودة خاصة بما تمكّنها من التصدي لهذه التحديات في وقت واحد مما يجعل هذه البلدان بحاجة في هذا الصدد إلى دعم المجتمع الدولي.

خامسا - تحديات السياسة والاستنتاجات

٥٢ - دعمت أسعار السلع الأساسية الأولية المرتفعة وتدفقات رأس المال الزائدة الوافدة إمكانات النمو القوي في المنتجات والتجارة، الذي شهدته الاقتصادات في جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة في السنوات الأخيرة. بيد أن الاقتصاد العالمي الذي اعتراه الضعف منذ منتصف عام ٢٠٠٧ بسبب الاضطرابات المالية العالمية وأزمة الأغذية قد بدأ يؤثر على الأداء الاقتصادي، ولا سيما في الاقتصادات الأصغر والأكثر ضعفا التي تمر بمرحلة انتقالية. ويرتبط الضعف الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالتنوع المحدود في قطاعات الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على عدد قليل من صادرات السلع الأساسية ذات المحتوى المنخفض من القيمة المضافة. ولضمان استدامة النمو الاقتصادي، يتمثل التحدي الرئيسي أمام هذه البلدان في تعزيز التنوع الاقتصادي والارتقاء بمستوى إنتاجها إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر، وبهذا يقل تعرضها لتقلب الأسواق العالمية.

٥٣ - وفي حالات كثيرة أدى التقدم المحرز في زيادة دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دعم الارتقاء بمستوى قدرات الإنتاج المحلي. وبالرغم من الزيادة الكبيرة التي طرأت مؤخرا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان، يتطلب الأمر زيادة الاستثمار، سواء في الصناعات أو البنية الأساسية في المنطقتين، وذلك يانعاش قدرات كل منها الصناعية وتنوع منتجاتها وقاعدة صادراتها. ولكن من أجل اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، يتعين أن تواصل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تركيز اهتمامها على الإصلاحات المنهجية وإصلاحات النهوض بالسوق، والمؤسسات القادرة على دعم الأسواق، وعلى الأنظمة واللوائح القانونية والكفيلة بتعزيز المنافسة، وعلى حقوق الملكية الفكرية وحقوق الممتلكات وسيادة القانون، وأسلوب الحوكمة الرشيدة والخدمات المالية.

٥٤ - ونظرا لتركيز اقتصادات رابطة الدول المستقلة على ناتجها وتجارها في القطاع الأولي، يتمثل التحدي الذي تواجهه لتعزيز قدرتها الصناعية في تجهيز مواردها الطبيعية. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تسعى استراتيجيات التنمية الزراعية فحسب إلى تحسين الإنتاجية، بل أيضا إلى تعزيز أنشطة تجهيز الأغذية. ويصدق هذا بالذات على البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الدخل المتوسط الأكثر انخفاضاً في رابطة الدول المستقلة. وهذا

التحول إلى أنشطة ذات قيمة مضافة مرتفعة لا بد وأن يتحقق عمليا نظرا لعدم وجود قيود على التكنولوجيا أو على الارتقاء بمستوى المنتجات في مراحل التجهيز هذه. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين أن تقوم الحكومات بدور فعال لحشد الموارد المحلية، وضمان استخدام التمويل الدولي بكفاءة، ولا سيما في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض.

٥٥ - وتواجه دول جنوب شرقي أوروبا تحديات متعددة إزاء تعزيز المكاسب التي تحقّقها من زيادة الدمج في الاقتصاد العالمي. وتتقضي الضرورة تعزيز التعاون الإقليمي في إطار اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى ومجلس التعاون الإقليمي، كما يتعين إزالة الحواجز غير الجمركية بغية تنشيط التجارة داخل المنطقة. وإضافة إلى ذلك، من الضروري تعزيز إمكانية وصول صادقاتها إلى الأسواق من خلال الأنشطة المتوائمة لترويج الصادرات من جانب منظمة التجارة العالمية مع استكمال انضمامها إلى المنظمة المذكورة، فيما يتطلب تحقيق المزيد من تنويع الصادرات والناتج وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل والارتقاء بمستوى البنية الأساسية المادية. وسوف يساعد اعتماد المعايير الأوروبية والدولية وزيادة اتساق تشريعات تلك البلدان مع تشريعات الاتحاد الأوروبي، على زيادة دمج هذه الاقتصادات في الأسواق الأوروبية.

٥٦ - وتحتاج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، التي تتفاوض من أجل الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية إلى مساعدة مستمرة بصدد عملية انضمامها. وتستطيع منظمات مثل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية أن تساعد في تقييم الآثار المحتملة المترتبة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وفي إعداد استراتيجيات التفاوض، والعروض المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الأسواق والمعلومات المتصلة بالدعم الزراعي وكافة الوثائق المناظرة؛ فضلا عن تدريب الإدارات المحلية في مجال قواعد سياسة التجارة. وفيما يتعلق بالأعضاء الحاليين في منظمة التجارة العالمية، يمكن تقديم المزيد من المساعدة في موضوعات من قبيل أسلوب إحالة نزاع ما، على آلية حسم المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية وتطبيق تدابير مكافحة الإغراق. وسيكون من المفيد تسهيل تبادل المعلومات بين البلدان التي انضمت مؤخرا إلى منظمة التجارة العالمية والبلدان التي تطمح إلى الانضمام إليها.

٥٧ - ولتحسين إمكانية وصول بلدان جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة إلى الأسواق، يحتاج الأمر إلى أن تدعم المنظمات الدولية أنشطة تشجيع للصادرات وترويج الاستثمار في المنطقة. ويمكن أن تقدم المساعدة في تأمين العملاء وشركاء الأعمال المحتملين لصالح المصدرين وفي الوصول إلى شبكات تجارة التجزئة في الأسواق المحتملة. ويمكن لوكالات مثل الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم للبلدان في وضع استراتيجيات التصدير واستراتيجيات تعزيز الاستثمار، على السواء. وفي مجال

الصادرات الزراعية، فمن المهم اعتماد واتباع معايير عالية لسلامة الأغذية. ويمكن أن تقدم منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مساعدة قيمة في هذا السياق، فضلا عن المساعدة فيما يتعلق باعتماد معايير صحة النبات.

٥٨ - ولا غنى عن تطوير البنية الأساسية، بما في ذلك إعادة تأهيل شبكات الطرق والسكك الحديدية الإقليمية، وصولاً إلى نجاح الارتقاء بمستوى الصناعات وزيادة التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ولا سيما البلدان غير الساحلية في رابطة الدول المستقلة. وسوف يتطلب ذلك حشد الموارد الكافية، بما في ذلك ما تقدمه المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بزيادة تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث أن مستوى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المتوفر ونوعيتها ما زال متخلفاً عن المعايير الأوروبية بالرغم من التحسينات التي شهدتها شبكات الهاتف المحمول. وإضافة إلى ذلك، ينبغي معالجة مشكلة النقص في مجال الطاقة في المنطقة. ويمكن لمنظمات مثل الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تقدم مساعدة ملموسة في تنفيذ المشاريع ذات الصلة، بل ويمكنها إضافة إلى ذلك، أن تيسر تخفيف الحواجز عبر الحدود وتنفيذ اتفاقات النقل والتجارة.

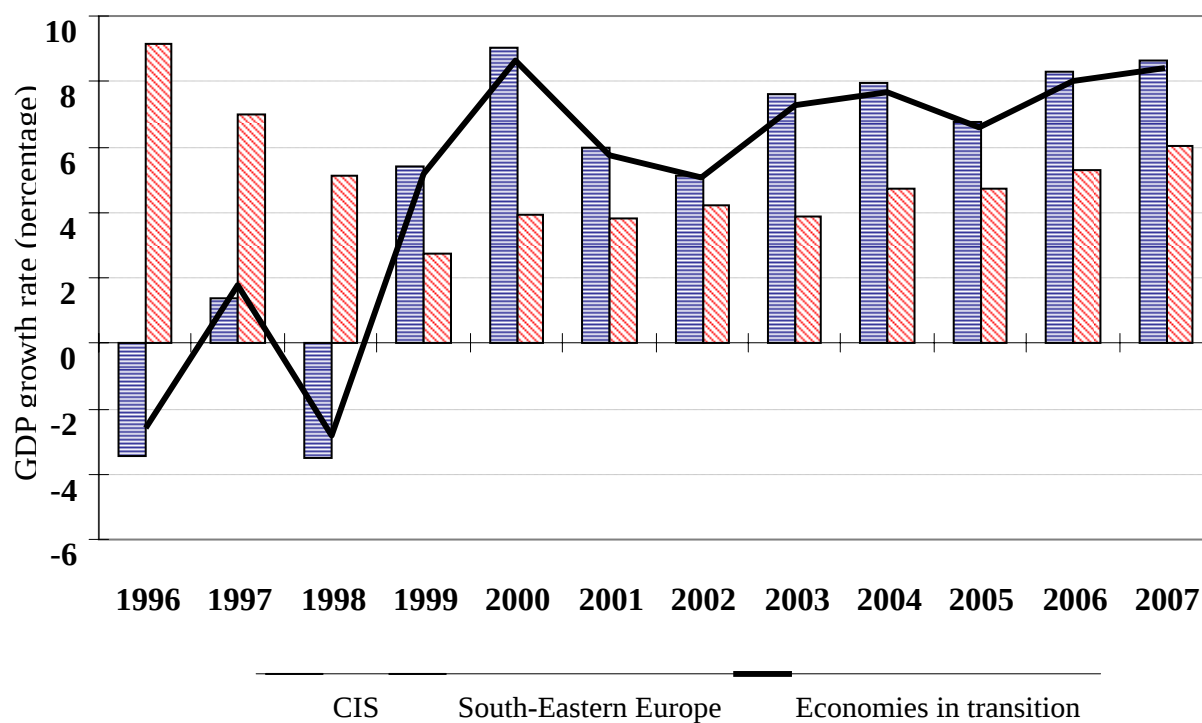
٥٩ - ويتعين أيضاً معالجة قضايا الهجرة وحماية العمال المهاجرين، كما ينبغي تكثيف مكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وينبغي أن تواصل منظمة العمل الدولية إسداء المشورة بشأن تحسين سياسات هجرة العمالة وحماية حقوق العمال المهاجرين، وأن تعمل على أن يصدق المزيد من البلدان في نهاية الأمر على جميع الاتفاقيات ذات الصلة. وتدعو الحاجة إلى زيادة تطوير الأنظمة المصرفية، فضلاً عن الخدمات غير المصرفية لتحويل الأموال في المنطقة، بهدف تقليل تكاليف معاملات التحويلات المالية وتوجيه تدفقات الأموال إلى القنوات الرسمية. ومن الأهمية أيضاً تشجيع السياسات الرامية إلى توجيه هذه الأموال إلى مجال الاستثمار المنتج.

٦٠ - ونظراً إلى الاختلافات في غمط ووتيرة دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الأسواق الدولية، سوف يختلف مزيج السياسات العامة المطلوبة لتعزيز ودعم التنمية الاقتصادية بين بلد وآخر. ولكن ينبغي أن يتحقق التجانس بين جميع هذه السياسات مع إشراك المجتمع بأسره من أجل تحقيق الهدف الطويل الأجل، المتمثل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة وبلوغ مستويات معيشية أعلى.

أشكال وجداول

Figure I

Economic growth in economies in transition, South-Eastern Europe and CIS, 1996-2007

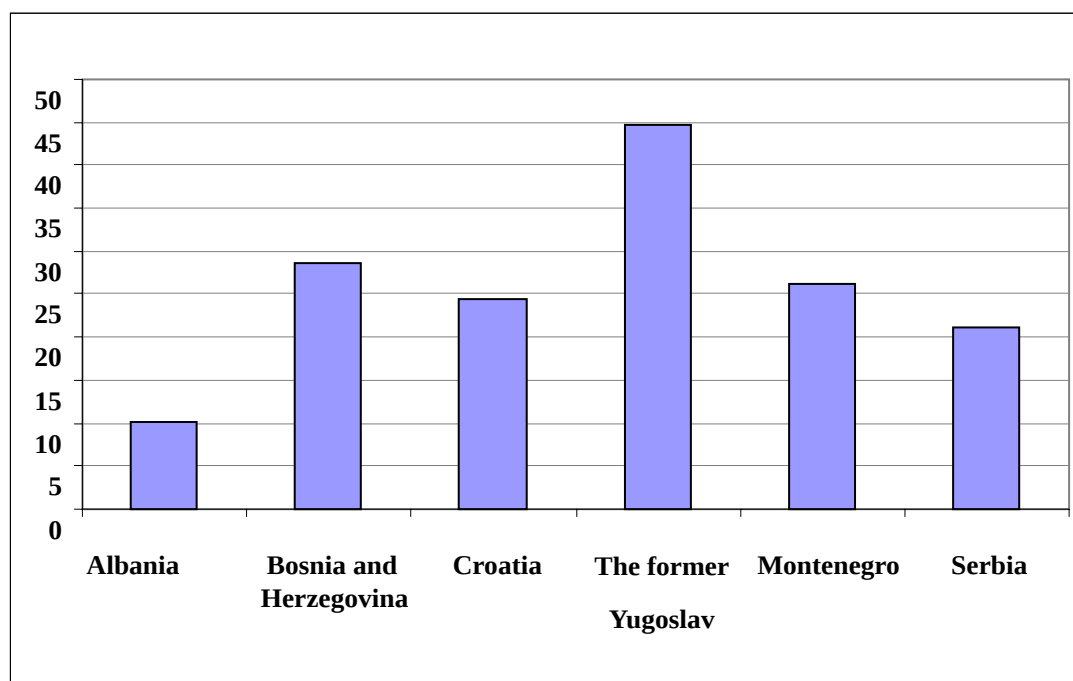


Source: Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat (UN/DESA), based on Economic Commission for Europe (ECE) database.

Figure II

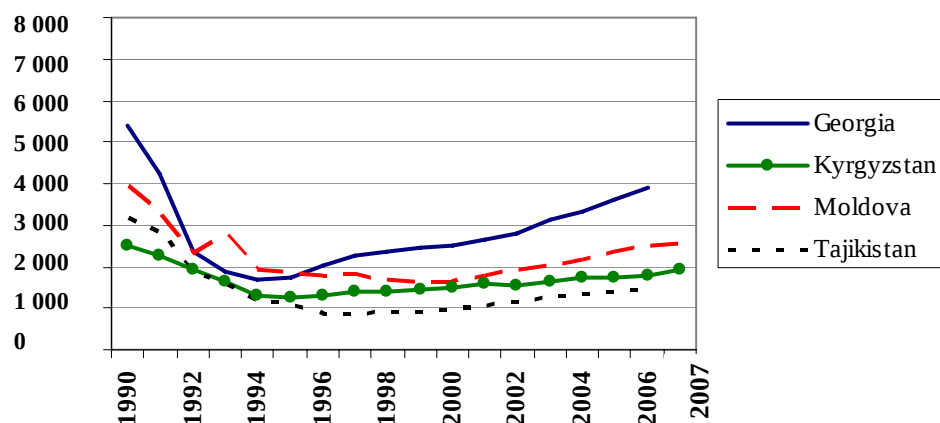
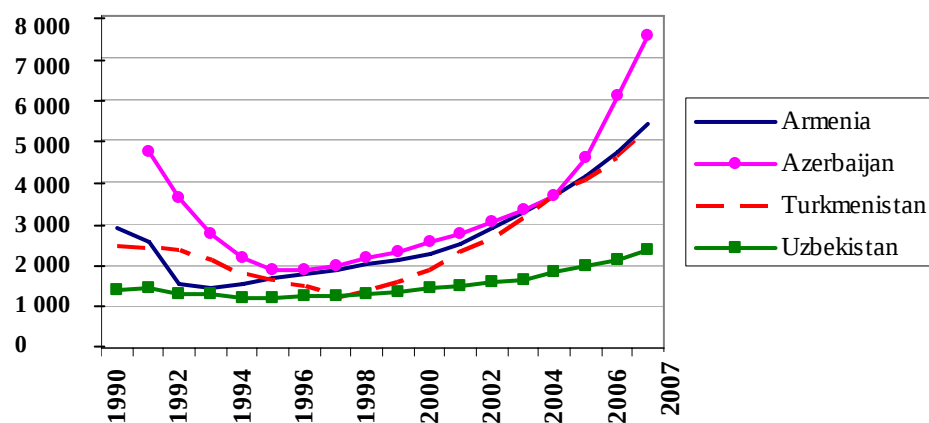
Exports of goods as a share of GDP in South-Eastern Europe, 2007

(Percentage)



Source: International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook database (April 2008).

Figure III

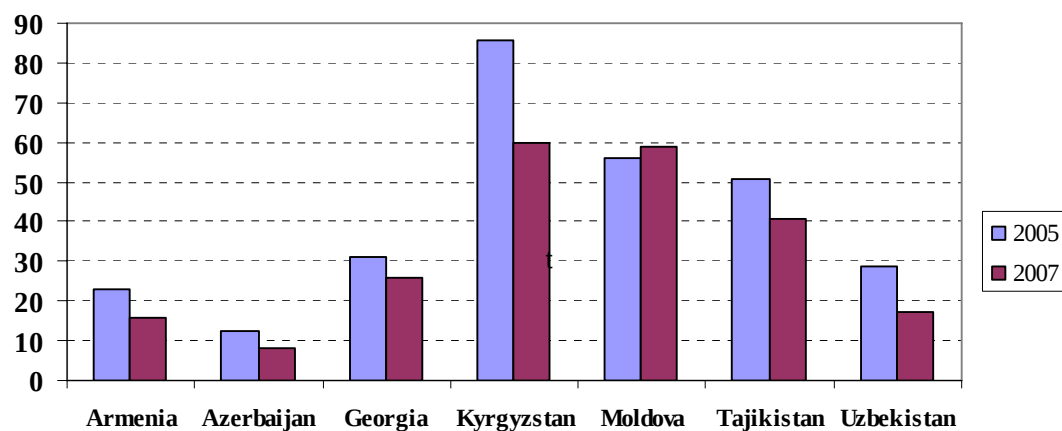
GDP per capita (purchasing power parities of 2005) in selected CIS countries, 1990-2007**A. Georgia, Kyrgyzstan, Moldova and Tajikistan****B. Armenia, Azerbaijan, Turkmenistan, and Uzbekistan**

Sources: ECE; and IMF, World Economic Outlook database (April 2008).

Figure IV

Ratio of external debt to gross domestic product in selected countries of CIS, 2005 and 2007

(Percentage)



Source: IMF, World Economic Outlook database (April 2008).

Table 1

Macroeconomic indicators for economies in transition, 2005, 2006 and 2007

	<i>Growth of real GDP (annual percentage change)</i>			<i>Consumer price inflation (annual percentage change)</i>			<i>Unemployment rate (percentage)</i>		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007
Economies in transition	6.6	8.0	8.4	11.2	8.9	9.0			
South-Eastern Europe	4.7	5.3	6.0	2.9	3.7	3.0			
Albania	5.8	5.5	6.0	2.4	2.4	2.9	14.1	13.8	13.0
Bosnia and Herzegovina	3.9	6.7	6.0	2.5	6.5	1.5	46.6	47.7	..
Croatia	4.3	4.8	5.6	3.3	3.2	2.9	12.7	11.1	..
The former Yugoslav Republic of Macedonia	4.1	4.0	5.0	-0.7	3.3	2.8	37.3	36.0	..
Serbia	6.2	5.7	7.5	16.1	11.7	6.4	20.8	20.9	..
Montenegro	4.2	8.6	6.7	2.6	3.0	4.3	30.3	..	..
Commonwealth of Independent States	6.8	8.3	8.6	12.1	9.5	9.6			
Armenia	13.9	13.3	13.7	0.6	2.9	4.4	7.6	7.2	6.6
Azerbaijan	26.4	34.5	25.1	9.6	8.2	16.6	1.4	1.3	1.2
Belarus	9.4	9.9	8.2	10.4	7.0	8.3	1.5	1.2	1.0
Georgia	9.6	9.4	12.4	8.2	9.2	9.2	13.8	13.6	..
Kazakhstan	9.7	10.7	8.7	7.6	8.6	10.8	8.1	7.8	7.3
Kyrgyzstan	-0.2	3.1	8.2	4.4	5.6	10.2	8.1	8.3	..
Moldova	7.5	4.8	3.0	12.0	12.8	12.4	7.3	7.4	5.1
Russian Federation	6.4	7.4	8.1	12.7	9.7	9.0	7.2	7.2	..
Tajikistan	6.7	6.7	7.8	7.2	10.0	13.4	2.1	2.3	2.5
Turkmenistan	9.0	9.0	8.0	12.0	9.0	6.4	..	..	..
Ukraine	2.7	7.3	7.6	13.5	9.1	12.8	7.2	6.8	6.7
Uzbekistan	7.0	7.3	9.8	8.0	10.5	12.3	0.3	..	..

Sources: UN/DESA, based on data of ECE; Interstate Statistical Committee of CIS (<http://www.cisstat.com>).

Note: Two dots (..) indicate that data are not available.

Table 2

Foreign trade in economies in transition by direction, 2005, 2006 and 2007

Country or country group	Exports			Imports		
	Value (billions of dollars)	Growth rate ^a (percentage)		Value (billions of dollars)	Growth rate ^a (percentage)	
	2005	2006	2007	2005	2006	2007
Economies in transition, to and from:						
World	346.0	21.4	21.3	225.2	33.7	53.0
Developed market economies	210.9	25.0	13.5	112.9	36.0	58.3
EU-27	183.3	25.9	7.9	93.6	36.6	63.4
EU-15	133.0	27.9	9.6	72.5	34.1	65.9
New EU member States	50.4	20.8	3.2	21.0	45.3	55.4
Economies in transition	63.5	13.1	42.9	68.0	22.0	35.0
Commonwealth of Independent States	59.6	12.1	42.3	65.3	22.3	34.6
Russian Federation	18.3	15.7	29.1	35.9	33.8	24.3
South-Eastern Europe	3.9	28.8	50.3	2.8	16.5	44.3
Developing countries	65.2	18.4	27.3	42.3	47.1	65.0
South-Eastern Europe, to and from:						
World	15.4	7.5	22.1	35.3	2.1	24.0
Developed market economies	10.8	5.0	18.2	25.4	-5.4	19.5
EU-27	10.1	4.7	19.4	23.7	-5.6	20.3
EU-15	7.8	2.3	16.3	17.0	-6.4	22.7
New EU member States	2.3	12.5	29.0	6.7	-3.8	14.5
Economies in transition	2.7	16.2	29.7	5.2	22.9	27.8
Commonwealth of Independent States	0.2	26.5	49.2	2.6	33.1	28.5
Russian Federation	0.1	13.1	71.0	2.3	36.8	29.9
South-Eastern Europe	2.5	15.3	27.9	2.5	12.2	27.0
Developing countries	1.3	-4.8	4.9	4.3	18.1	40.6
CIS countries, to and from:						
World	330.7	22.1	21.2	189.9	39.6	56.9
Developed market economies	200.1	26.1	13.3	87.5	48.0	65.5
EU-27	173.2	27.2	7.3	69.9	51.0	72.5
EU-15	125.2	29.4	9.2	55.6	46.5	74.3
New EU member States	48.1	21.2	2.0	14.3	68.4	66.4
Economies in transition	60.9	13.0	43.5	62.8	22.0	35.6
Commonwealth of Independent States	59.4	12.0	42.3	62.6	21.8	34.9
Russian Federation	18.1	15.7	28.7	33.6	33.6	24.0
South-Eastern Europe	1.4	52.1	79.6	0.2	67.8	181.9
Developing countries	63.9	18.9	27.6	37.9	50.4	67.2

Country or country group	Exports			Imports		
	Value (billions of dollars)	Growth rate ^a (percentage)		Value (billions of dollars)	Growth rate ^a (percentage)	
	2005	2006	2007	2005	2006	2007
Russian Federation, to and from:						
World	239.3	22.0	18.0	97.4	36.0	79.8
Developed market economies	161.3	26.5	9.1	56.8	40.0	85.7
EU-27	138.7	27.8	1.8	43.9	39.7	101.0
EU-15	100.7	29.3	5.1	36.4	39.3	101.3
New EU member States	38.0	23.7	-7.3	7.5	41.6	99.6
Economies in transition	31.6	8.8	59.2	18.0	-1.6	71.9
Commonwealth of Independent States	30.6	6.4	57.4	17.8	-2.2	69.3
Russian Federation	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
South-Eastern Europe	1.0	84.4	89.4	0.1	91.6	273.2
Developing countries	42.7	16.6	26.8	21.8	57.4	71.7
CIS excluding Russia, to and from:						
World	91.4	22.3	29.7	92.5	43.4	34.1
Developed market economies	38.8	24.4	31.3	30.7	62.7	33.4
EU-27	34.5	24.5	30.0	26.0	70.0	33.0
EU-15	24.5	29.8	26.1	19.1	60.1	29.7
New EU member States	10.1	11.8	40.7	6.8	97.8	40.4
Economies in transition	29.3	17.5	27.8	44.9	31.4	24.7
Commonwealth of Independent States	28.9	18.1	27.8	44.8	31.4	24.7
Russian Federation	18.1	15.7	28.7	33.6	33.6	24.0
South-Eastern Europe	0.4	-22.7	26.1	0.1	37.9	22.9
Developing countries	21.2	23.5	29.3	16.1	40.9	60.6

Source: IMF, International Financial Statistics.

^a Calculated based on value expressed in dollars.

Table 3

Technological classification of exports, by region and country group, 1996, 2000, 2003 and 2006

		<i>Percentage share of total exports</i>			
		<i>1996</i>	<i>2000</i>	<i>2003</i>	<i>2006</i>
New EU members					
Primary products		10.5	7.4	6.2	7.0
Resource-based manufactures	Agro-based	13.1	9.7	9.4	8.4
	Other	8.3	7.3	6.3	7.8
Low-technology manufactures	Textile, garment and footwear	13.4	10.8	9.5	5.9
	Other products	16.1	14.5	14.7	13.9
Medium-technology manufactures	Automotive	5.9	9.9	10.9	12.1
	Process	9.1	7.0	6.5	6.8
	Engineering	13.5	17.0	19.1	18.8
High-technology manufactures	Electronic and electrical	6.2	12.8	12.9	13.4
	Other	2.5	2.0	2.3	2.5
Others		1.3	1.6	2.3	3.3
Economies in transition					
Primary products		38.2	42.6	43.3	48.4
Resource-based manufactures	Agro-based	7.1	5.6	6.2	5.3
	Other	12.8	14.3	14.3	17.7
Low-technology manufactures	Textile, garment and footwear	2.6	2.6	2.4	1.5
	Other products	6.4	6.2	5.9	5.0
Medium-technology manufactures	Automotive	1.3	1.2	1.1	1.1
	Process	10.8	9.0	9.2	8.7
	Engineering	5.1	5.1	4.4	3.5
High-technology manufactures	Electronic and electrical	1.6	1.5	1.7	1.1
	Other	1.3	2.2	2.5	1.0
Others		13.0	9.6	9.0	6.8
South-Eastern Europe					
Primary products		13.7	12.3	10.9	12.9
Resource-based manufactures	Agro-based	16.0	13.9	13.4	14.7
	Other	9.2	10.8	9.7	12.6
Low-technology manufactures	Textile, garment and footwear	20.7	19.9	20.2	12.6
	Other products	8.6	10.6	10.8	14.4
Medium-technology manufactures	Automotive	1.4	1.3	1.6	1.2
	Process	11.0	8.4	6.6	9.3
	Engineering	12.6	15.2	16.4	13.7
High-technology manufactures	Electronic and electrical	2.8	2.8	5.3	3.8
	Other	3.1	4.1	3.6	2.6
Others		1.0	0.7	1.5	2.2

			<i>Percentage share of total exports</i>			
			<i>1996</i>	<i>2000</i>	<i>2003</i>	<i>2006</i>
CIS						
Primary products			39.9	44.3	44.9	50.4
Resource-based manufactures	Agro-based		6.5	5.1	5.8	4.7
	Other		13.0	14.5	14.6	18.0
Low-technology manufactures	Textile, garment and footwear		1.3	1.7	1.5	0.9
	Other products		6.2	5.9	5.6	4.5
Medium-technology manufactures	Automotive		1.3	1.2	1.1	1.0
	Process		10.8	9.0	9.3	8.6
	Engineering		4.6	4.6	3.8	2.9
High-technology manufactures	Electronic and electrical		1.5	1.5	1.5	1.0
	Other		1.1	2.1	2.5	0.9
Others			13.8	10.1	9.4	7.1

Source: UN/DESA, based on United Nations Commodity Trade Statistics Database (COMTRADE).

Table 4
Net foreign direct investment in economies in transition, 2000-2007

	<i>Cumulative FDI inflows (millions of dollars)</i>	<i>Cumulative FDI per capita (dollars)</i>	<i>FDI inflows as share of GDP (percentage)</i>		
	<i>2000-2007</i>	<i>2000-2007</i>	<i>2005</i>	<i>2006</i>	<i>2007</i>
New EU members^a	246 724.7	2 424.4	5.0	4.8	4.4
Bulgaria	27 116.0	3 549.8	14.7	23.1	20.6
Czech Republic	48 677.9	4 778.7	9.3	3.3	4.5
Estonia	6 056.8	4 535.8	16.2	3.4	4.5
Hungary	22 377.8	2 231.2	4.9	2.8	1.0
Latvia	5 759.4	2 529.3	3.6	7.4	7.8
Lithuania	5 754.2	1 697.4	2.7	5.2	3.5
Poland	68 694.0	1 803.8	2.3	2.9	3.8
Romania	39 485.9	1 841.9	6.7	9.3	5.8
Slovakia	21 246.4	3 941.8	4.8	6.8	3.5
Slovenia	1 556.3	777.6	-0.2	-0.7	-0.1
South-Eastern Europe	37 392.8	1 546.7	4.9	9.2	8.2
Albania	2 201.2	690.0	3.1	3.5	6.0
Bosnia and Herzegovina	4 925.0	1 251.6	5.5	5.7	13.6
Croatia	15 115.9	3 318.2	4.0	7.5	9.1
The former Yugoslav Republic of Macedonia	2 045.7	1 003.5	1.6	6.7	4.3
Montenegro	1 950.9	3 262.5	21.3	23.6	24.2
Serbia	11 154.1	1 131.4	5.9	13.8	5.3
CIS	90 326.6	325.1	1.2	1.8	1.4
Armenia	1 998.0	665.5	4.7	7.0	8.3
Azerbaijan	-23.4	-2.8	3.5	-6.2	-16.3
Belarus	3 422.5	353.2	1.0	0.9	4.0
Georgia	4 413.7	1 004.2	8.5	13.9	15.4
Kazakhstan	29 779.0	1 931.0	3.7	8.2	6.8
Kyrgyzstan	606.5	114.1	1.7	6.4	5.6
Moldova	1 423.2	375.2	6.6	7.2	10.6
Russian Federation	15 753.1	110.5	0.0	0.9	0.5
Tajikistan	1 148.4	170.5	2.4	12.0	10.8
Turkmenistan	3 109.8	626.3	2.4	3.3	3.0
Ukraine	27 671.0	598.9	8.7	5.4	6.6
Uzbekistan	1 024.8	37.4	0.6	1.1	1.2

Sources: United Nations Conference on Trade and Development, *World Investment Report 2008* (United Nations publication, Sales No. E.08.II.D.23); International Monetary Fund, estimates of central bank and European Bank for Reconstruction and Development; International Monetary Fund, World Economic Outlook database; *World Population Prospects: The 2006 Revision*, vols. I and II (United Nations publications, Sales Nos. E.07.XIII.2 and E.07.XIII.3).

^a Excluding Cyprus and Malta, which were not economies in transition.

Table 5

Remittances as a share of GDP in South-Eastern Europe and CIS, 2000-2007

(Percentage)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
South-Eastern Europe								
Albania	16.4	17.2	16.5	15.6	15.9	15.7	14.9	13.9
Bosnia and Herzegovina	27.9	25.4	22.9	20.9	19.3	17.9	15.8	13.1
Croatia	3.5	3.8	3.8	3.7	3.4	3.1	2.9	3.5
The former Yugoslav Republic of Macedonia	2.3	2.1	2.8	3.7	4.0	3.9	4.2	3.6
Serbia	12.6	14.4	13.2	13.1	16.8	17.7	14.8	11.8
CIS								
Armenia	4.6	4.4	5.5	24.4	22.8	19.2	18.4	16.0
Azerbaijan	1.1	1.8	2.9	2.4	2.6	5.2	3.9	3.2
Belarus	1.3	1.2	1.0	1.2	1.1	1.2	0.9	0.7
Georgia	9.0	5.6	6.8	5.9	5.9	5.4	6.2	5.2
Kazakhstan	0.7	0.8	0.8	0.5	0.4	0.3	0.2	0.2
Kyrgyzstan	0.7	0.7	2.3	4.1	8.5	13.1	26.0	19.7
Moldova	13.9	16.4	19.5	24.6	27.1	30.8	35.2	28.4
Russian Federation	0.5	0.5	0.4	0.3	0.4	0.4	0.3	0.3
Tajikistan	0.0	0.0	6.5	9.4	12.2	20.2	36.3	33.7
Ukraine	0.1	0.4	0.5	0.7	0.6	0.7	0.8	0.7

Source: IMF, Balance of Payments and World Economic Outlook (April 2008) databases.

Table 6

International migration to and from the Russian Federation, 2004-2007

	<i>Migration inflows</i>				<i>Migration outflows</i>			
	2004	2005	2006	2007	2004	2005	2006	2007
Total	119 157	177 230	186 380	286 956	79 795	69 798	54 061	47 013
<i>of which to and from:</i>								
CIS	110 374	168 598	177 657	273 872	37 017	36 109	35 262	31 329
Azerbaijan	2 584	4 600	8 900	20 968	1 336	1 274	1 366	1 355
Armenia	3 057	7 581	12 949	30 751	654	620	686	728
Belarus	5 650	6 797	5 619	6 030	5 671	6 034	6 318	5 302
Georgia	4 886	5 497	6 806	10 595	740	691	593	603
Kazakhstan	40 150	51 945	38 606	40 258	12 504	12 437	11 948	10 211
Kyrgyzstan	9 511	15 592	15 669	24 731	656	473	605	668
Moldova	4 816	6 569	8 649	14 090	907	786	636	629
Tajikistan	3 339	4 717	6 523	17 309	549	434	424	464
Turkmenistan	3 734	4 104	4 089	4 846	168	125	112	111
Uzbekistan	14 948	30 436	37 126	52 802	717	595	648	722
Ukraine	17 699	30 760	32 721	51 492	13 115	12 640	11 926	10 536
Non-CIS								
Germany	3 117	3 025	2 900	3 164	42 778	33 689	18 799	15 684
Israel	1 486	1 004	1 053	1 094				
China	212	432	499	1 687	1 733	1 745	1 408	1 202
United States of America	518	396	411	578	154	456	196	56
Turkey	77	86	172	315	2 919	4 040	3 109	2 108

Source: Goskomstat (www.gks.ru) (accessed 1 July 2008).